خلال عرض مرئي قدمه العميد بوصليب في مركز التواصل الحكومي

«الداخلية» : خطتنا الإستراتيجية تواكب المتغيرات وتعزز القدرة الأمنية لتحقيق رؤية «كويت 2035»

حرصنا خلالها على تعزيز العدالة وحماية حقوق المواطنين والمقيمين وسد الثغرات القانونية بما يرسخ مبدأ المساواة

●●●●

الخطة جاءت لتوفير بيئة آمنة وجاذبة للمستثمرين المحليين والأجانب لتشجيع ضخ رؤوس الأموال في مشاريع تنموية

العميد بوصليب متحدثا

جانب من الحضور

شملت أيضا تشديد الضوابط القانونية للحفاظ على الأرواح والممتلكات العامة والخاصة والارتقاء بالمستوى الأمني

●●●●

الوزارة وفرت 37 خدمة إلكترونية عبر التطبيق الحكومي الموحد للخدمات الإلكترونية «سهل»

أكد المدير العام للادارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني بوزارة الداخلية المتحدث الرسمي باسم الوزارة العميد ناصر بوصليب أن الخطة الاستراتيجية لـ«الداخلية» لعام 2025 جاءت لمواكبة المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية بما يعزز قدرة المؤسسة الأمنية على التعامل مع المستجدات بفعالية لتحقيق أهداف رؤية «كويت جديدة 2035».

جاء ذلك خلال عرض مرئي قدمه العميد بوصليب في مركز التواصل الحكومي أمس الأربعاء بعنوان «قوانين - أرقام - إنجازات 2025» استعرض خلاله الخطة الاستراتيجية لوزارة الداخلية والتعديلات التي أنجزت على قانوني المرور والإقامة والتي يرتقب استكمالها على قانون المخدرات إلى جانب جهود التحول الرقمي والنقلات النوعية التي شهدتها الوزارة.

وأضاف العميد بوصليب أن وزارة الداخلية حرصت من خلال خطتها الاستراتيجية على تعزيز العدالة وحماية حقوق المواطنين والمقيمين وسد الثغرات القانونية بما يرسخ مبدأ المساواة ويحول دون أي استغلال أو تجاوزات.

وأفاد بأن الخطة جاءت لتوفير بيئة آمنة وجاذبة للمستثمرين المحليين والأجانب بما يسهم في تشجيع ضخ رؤوس الأموال في مشاريع تنموية داخل الدولة وتعزيز مقومات قطاع السياحة مشيرا إلى أن الخطة شملت أيضا تشديد الضوابط القانونية للحفاظ على الأرواح والممتلكات العامة والخاصة والارتقاء بالمستوى الأمني من خلال توظيف التكنولوجيا الحديثة.

وتطرق العميد بوصليب خلال العرض المرئي إلى مشروع «البصمة البيومترية» الذي تمتلك دولة الكويت بفضله 16.371.153 مليون بصمة مدنية لمواطنين ومقيمين وزائرين فضلا عن إنشاء الدولة لقاعدة بيانات تضم مواطنين ومقيمين ومقيمين بصورة غير قانونية وزائرين لـ5.381.457 شخص.

وأوضح أن مشروع «البصمة البيومترية» هدف إلى تعزيز وتحديث المنظومة الأمنية لقواعد بيانات الأفراد وربط القواعد البيومترية آليا مع وزارات الدولة بما يسهم في تسهيل المعاملات والحد من الدورات المستندية للمواطنين والمقيمين.

وأشار إلى أن المشروع ساهم كذلك في الحد من التلاعب والتزوير بمستندات الهوية الشخصية ورفع كفاءة العمل الأمني في المنافذ الحدودية والمطارات وتمكين الجهات المعنية من كشف المطلوبين أمنيا والمبعدين حفاظا على المجتمع من انتشار الجرائم.

وعن التحول الرقمي ذكر أن الوزارة وفرت 37 خدمة إلكترونية عبر التطبيق الحكومي الموحد للخدمات الإلكترونية «سهل» لتسهيل إنجاز معاملات المواطنين والمقيمين إلكترونيا دون الحاجة إلى مراجعة ميدانية مشيرا إلى أن التطبيق سيشهد خلال الأيام المقبلة إضافة خدمات رقمية جديدة تابعة للوزارة.

وبين أن عدد المعاملات التي تم إنجازها على تطبيق «سهل» الحكومي حتى الآن بلغ 30ر874ر427 مليون معاملة إلكترونية.

ونوه العميد بوصليب للنقلة النوعية التي شهدتها إدارات شؤون الإقامة بوزارة الداخلية قبل وبعد التحول الرقمي والتعديل على قانون الإقامة الذي جاء تلبية لاحتياجات سوق العمل وتعزيز الاقتصاد الوطني وحفظ حقوق العامل وصاحب العمل وتحديد التزامات كل طرف إلى جانب مكافحة ظاهرة الاتجار بالأشخاص من خلال فرض عقوبات على المخالفين.

وأشار إلى أن القانون تضمن وضع ضوابط واضحة لاستقدام العمالة بما يواكب المستجدات العالمية في مجال حقوق الإنسان ويعزز سمعة دولة الكويت الدولية ويسهم في ترسيخ مكانتها كمركز مالي وتجاري عالمي.

ولفت العميد بوصليب إلى المنصة التي دشنتها الوزارة مؤخرا لنظام التأشيرة الإلكترونية لدولة الكويت «KUWAIT VISA» الذي يسهل الحصول على تأشيرات دخول البلاد ومنها التأشيرة السياحية والتأشيرة العائلية وتأشيرة الأعمال والتأشيرة الحكومية.

وقدم شرحا حول تعديل «قانون المخدرات والمؤثرات العقلية» الذي لا يزال قيد الإعداد والتطوير من قبل الوزارة ولم يدخل حيز التنفيذ بعد مؤكدا أن قانون المخدرات الجديد يهدف إلى الحد من تجارة وتعاطي المواد المخدرة والمؤثرات العقلية ويتضمن عقوبات مشددة على جرائم الاتجار بها للحد من انتشارها.

وبين أن القانون الجديد يمنح الأجهزة الأمنية صلاحيات أوسع في مواجهة الشبكات المنظمة لتهريب وترويج المخدرات ويعزز إجراءات الوقاية والعلاج للمدمنين ضمن خطة وطنية متكاملة للتأهيل وإعادة الدمج المجتمعي.

ولفت إلى أن عدد الوفيات الناتجة عن تعاطي المواد المخدرة والمؤثرات العقلية بلغ 39 حالة في عام 2024 مبينا أن الوزارة تسعى من خلال تعديل القانون إلى خفض هذه المعدلات مشيرا إلى أن عدد القضايا المرتبطة بها خلال النصف الأول من العام 2025 بلغ 1451 قضية و261 شكوى إدمان فيما بلغ عدد المتهمين 1864 متهما وعدد الوفيات 11 حالة وفاة.

وعن الإدارة العامة لخفر السواحل قدم العميد بوصليب شرحا للنقلة النوعية التي شهدتها الإدارة من خلال تدشين القوارب البحرية المسيرة الذكية ضمن أسطولها البحري وما تتميز به من قدرة تشغيلية عالية تمكنها من العمل لعدة أيام دون تدخل بشري مباشر.

وأوضح أن القوارب المسيرة تتميز بقدرتها على تنفيذ أعمال الاستطلاع والمراقبة المستمرة وتتبع واعتراض الأهداف البحرية المشبوهة ودعم جهود البحث والإنقاذ والمساهمة في مراقبة التلوث البيئي وحماية الموارد الطبيعية فضلا عن دورها الفاعل في تعزيز الأمن البحري والتصدي للتهديدات المحتملة ضمن نطاق المياه الإقليمية لدولة الكويت.

وبخصوص تعديلات قانون المرور استعرض العميد بوصليب تلك التعديلات التي أسهمت بتعزيز السلامة المرورية والحد من الحوادث عبر تغليظ العقوبات على المخالفات الجسيمة كزيادة السرعة وتجاوز الإشارة الحمراء إلى جانب مواكبة التطورات التقنية باستخدام كاميرات الذكاء الاصطناعي والتطبيقات الذكية لضبط المخالفين.

وذكر أن التعديلات ساهمت في ترسيخ الثقافة المرورية لدى المواطنين والمقيمين وأسهمت في خفض عدد الحوادث اليومية التي كانت تبلغ نحو 300 حادث خلال عام 2024 والتي كان 90 في المئة منها بسبب الانشغال بغير الطريق.

وأضاف أن تطبيق القانون منذ 22 أبريل الماضي أدى لانخفاض بنسبة 83 في المئة في مخالفات السرعة فوق المعدل وتجاوز الإشارة المرور الحمراء و75 في المئة في مخالفتي عدم ربط حزام الأمان واستعمال الهاتف باليد أثناء القيادة و55 في المئة في حالات الوفاة الناتجة عن الحوادث.

كما تطرق العميد بوصليب خلال العرض إلى تعديل قانون العلم الكويتي الذي صدر في 8 يونيو الماضي بهدف حماية رمز الدولة الوطني ومنع أي إساءة أو استخدام غير لائق للعلم وتنظيم استخدامه في المناسبات الرسمية والخاصة بما يليق بمكانته الرمزية وتعزيز روح الولاء والانتماء الوطني من خلال ترسيخ احترام العلم.

وبين أن القانون تضمن عددا من التعديلات أبرزها «حظر رفع أعلام الدول الأجنبية سواء في الأيام العادية أو خلال الأعياد والاحتفالات العامة أو الخاصة أو الأعياد الوطنية للدول الأجنبية إلا بعد الحصول على ترخيص من وزير الداخلية» ويستثنى من ذلك «فترة عقد البطولات الرياضية الإقليمية والدولية في دولة الكويت» كما نص القانون على «منع رفع العلم الوطني على المباني الخاصة بصفة مستمرة أو استخدامه كعلامة تجارية أو لأغراض إعلانية».

ولفت إلى أن القانون تضمن كذلك «منع رفع العلم الوطني إذا كان ممزقا أو في حالة غير لائقة» كما حظر «رفع الأعلام أو الشعارات التي تحمل دلالات دينية أو طائفية أو قبلية» باستثناء «شعارات وأعلام الأندية الرياضية».

تنظيم القرعة العلنية لدورة الطلبة الضباط الدفعة «49» والبعثات الخارجية

وسط إجراءات عالية من الشفافية والتنظيم الفائق وبجهود دؤوبة من منتسبي وزارة الداخلية شهد مجمع الشيخ «سعد العبدالله» للصالات المغطاة أمس الأربعاء توافد قرابة 2000 متقدم من المجتازين لشروط التسجيل والقبول لحضور القرعة العلنية لدورة الطلبة الضباط الدفعة «49» من حملة شهادة الثانوية العامة والبعثات الخارجية.

وبدأت القرعة العلنية في تمام الساعة السادسة مساء تحت رعاية النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ فهد اليوسف وحضور وكيل وزارة الداخلية بالتكليف اللواء علي العدواني.

وتراعي القرعة العلنية مبادئ تكافؤ الفرص والعدالة والضبط والتنظيم الدقيق وسط التمنيات الطيبة بالتوفيق للمتقدمين والمقبولين ليساهموا جنبا إلى جنب مع رفاقهم في حماية أمن الوطن وأمان مواطنيه.

المتقدمون يضعون أوراقا تحمل أسماءهم قبل بدء القرعة

حل 11 جمعية نفع عام بعد انتهاء المهلة القانونية لتعديل أوضاعها

«الشؤون» : إطلاق حملة إغاثية عاجلة لغزة بمشاركة «الهلال الأحمر» والجمعيات الخيرية والمبرات

أطلقت وزارة الشؤون الاجتماعية أمس الأربعاء حملة إغاثية عاجلة لدعم الشعب الفلسطيني الشقيق في قطاع غزة تنفيذا لتوجيهات القيادة السياسية الحكيمة وذلك بالتنسيق مع وزارة الخارجية وبمشاركة جمعية الهلال الأحمر الكويتي وعدد من الجمعيات الخيرية والمبرات تحت إشراف ومتابعة الوزارة.

وقالت مدير إدارة الجمعيات الخيرية والمبرات بالإنابة في الوزارة إيمان العنزي في تصريح صحفي إن الحملة تأتي في إطار الدور الإنساني لدولة الكويت وحرصها المستمر على المبادرة في مواجهة الكوارث الإنسانية لاسيما في ظل ما يشهده قطاع غزة من ظروف استثنائية تتطلب تحركا فوريا ومنظما لتوفير الاحتياجات الأساسية وتعزيز صمود المدنيين.

وأضافت العنزي أن الوزارة وافقت على فتح باب التبرعات المالية لمدة ثلاثة أيام تبدأ من الأحد 3 أغسطس المقبل عبر الروابط الرسمية المعتمدة لكل جمعية مشاركة في الحملة مختصة بالعمل الإغاثي كما سمحت بجمع التبرعات العينية من المواد الغذائية اعتبارا من يوم غد الخميس لبقية الجمعيات الخيرية والمبرات وفق الضوابط المعتمدة.

وأوضحت أن الجمعيات والمبرات المشاركة تلتزم بشراء المواد الغذائية حصرا من شركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية وذلك تطبيقا لقرار مجلس الوزراء الموقر رقم «1461» كما يسمح لها بوضع شعاراتها المعتمدة على المساعدات والمعونات مع وجوب تسليم جميع التبرعات العينية إلى جمعية الهلال الأحمر الكويتي لتقوم بدورها بتنسيق عملية التسليم إلى الجهات الإغاثية المختصة في مصر والأردن وفلسطين.

وأكدت أن الوزارة لا تجيز إطلاق حملات تبرع مالي جديدة خارج الإطار المحدد بل يقتصر التمويل على أرصدة المشاريع الإغاثية القائمة أو من خلال مساهمات ذاتية من الجمعيات المشاركة حرصا على الالتزام بالأنظمة واللوائح المنظمة للعمل الخيري وضمان الشفافية في إدارة الموارد.

وشددت العنزي على أن وزارة الشؤون الاجتماعية تتابع سير الحملة بالتعاون مع الجهات المعنية وتحرص على توفير البيئة التنظيمية والرقابية التي تضمن نجاحها وتحقيق أهدافها الإنسانية.

وثمنت الاستجابة السريعة والواعية من الجمعيات الخيرية والمبرات الكويتية التي أكدت مجددا أن العمل الخيري الكويتي يظل ركيزة أساسية في سياسة الدولة الخارجية ورسالة ثابتة تعكس قيم المجتمع الكويتي وتاريخه المضيء في العطاء.

من جهة أخرى أصدرت وزارة الشؤون الاجتماعية قرارا بحل 11 جمعية نفع عام نظرا إلى عدم التزامها بتعديل أوضاعها القانونية وفقا لأحكام القانون والنظام الأساسي رغم منحها المهلة اللازمة وتوجيه ثلاثة إنذارات رسمية بهذا الشأن.

وقالت الوزارة في بيان صحفي أمس الأربعاء إن هذه الخطوة تأتي ضمن جهودها الرامية إلى تنظيم عمل جمعيات النفع العام وضمان التزامها بالضوابط القانونية المعمول بها بما يحافظ على دورها المجتمعي ويعزز الثقة في أدائها.

وأوضحت أن الجمعيات التي تم حلها لم تبادر إلى تصويب أوضاعها بعد تلقيها الإنذارات القانونية المحددة ما استدعى اتخاذ الإجراء المنصوص عليه وفق القوانين واللوائح ذات الصلة مؤكدة حرصها على توفير بيئة تنظيمية فاعلة تضمن استمرار العمل الأهلي بشكل مؤسسي ومنظم.

وشددت الوزارة على استمرارها في تقديم الدعم والإرشاد لكل جمعيات النفع العام لتطوير أدائها وتعزيز التزامها بالإطار القانوني بما يسهم في تحقيق الأهداف التنموية للمجتمع.

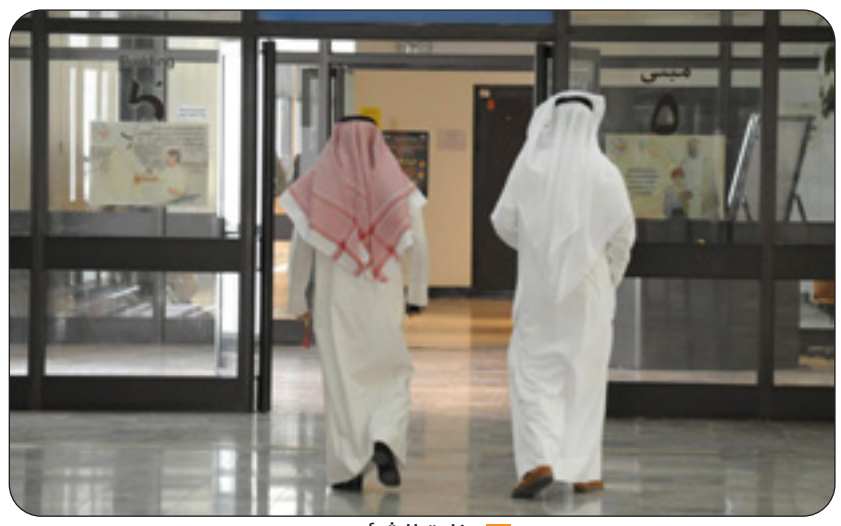
وزارة الشؤون

المشعان: فريق هندسي يتابع ميدانيا مستجدات صيانة الطرق في «الرابية»

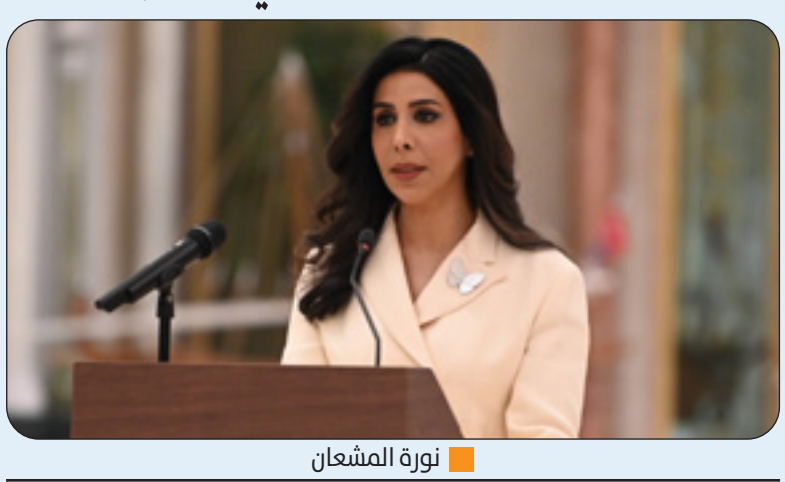
نورة المشعان

أكدت وزيرة الأشغال العامة الدكتورة نورة المشعان أن فريقا هندسيا تواجد أمس الأربعاء في موقع العمل بمنطقة الرابية – قطعة «1» للوقوف على آخر مستجدات الأعمال ضمن العقود الجديدة الخاصة بالصيانة الجذرية للطرق.

وقالت الدكتورة المشعان في تصريح صحفي إن اعمال الصيانة الجذرية تتضمن استخدام أسفلت «Type 2» بمتابعة مستمرة من الفرق المعنية لاستكمال إصلاح الطرق الرئيسية والفرعية في مختلف أنحاء البلاد.

من جانبه قال مشرف مشروع محافظة الفروانية «النطاق الثاني» المهندس بدر الحريص في تصريح صحفي مماثل إن الأعمال الجارية تشمل فرش الأسفلت من نوع «Type 2» ضمن خطة شاملة لتحسين البنية التحتية ورفع كفاءة الطرق في المنطقة.

فريق هندسي يتابع مستجدات صيانة الطرق في الرابية ميدانياً